

فالغرض ان اللبن الذي يحس ببول يمكن تطهيره كسابر الاعيان التي اصابتها
 نجاسة فابعد وطريق تطهيره فافضة الماء عليه سبع غسل سائر الاعيان وطريق
 تطهيرها فانه ان يقع في الماء حتى يصل الماء الى جميع اجزائه كالعجين ما يعجن
 يطهر بوصول الماء الى جميع اجزائه هكذا حكمه لا يطهر فان طهر فعمل الخبز الذي سبق
 يطهر طهره وكذا باطن في الطم القولين المتأثره بالناور على الجسد بهو نجاسة
 واذا غسل طهر طهره دون باطنه لانه استجى بالطرح فلا يغسل الماء في وقتها
 الكحل اذا وقع حتى صار كالتراش فليس الماء عليك لو كان حتى لا يمنع نفوذ الماء
 بعد الطرح فهو كما قيل الطبخ انتهى وما من ذلك فقد قال النووي في شرح مسلم
 ان في عندهم ثلاث روايات صحها ان الخليل حرام ولو خلتها عصم وطهرت
 حرام ولا يطهر والثالث حلال ولا يطهر والاولى الا ان في شرح الرسالة
 ان الخمر لو تجرت او تخللت فانها تطهر ويجوز بيعها وشراؤها ويطهر اناءها
 تبعاتها ولو ختمها بخرق من لوثها او بصل به من غسل بخلاف النوى الصا
 بالبول او الدم فلا بد من غسله ولو ذهب من النجاسة ولم يبق من نجاسته

عارضة بالمشقة ونجاسة نحو البول صلية ولا فرق في ذلك بين تغليتها بنفسها
 فاعلم ان اختلفت الاقدام على تغليتها بالبخار والكدية فان يطهر الخبز بال
 الا بالمطلق والبخار ما قد مره من الاستعماله تحصل بها الطهارة ايضا فمفهوم لا يرفع
 الحرف وحكم الخبز كالمطلق الا في الايام التي لا يرفع من المعانيه بالمطلق فان قيل
 يرد على قولنا الاستعماله تحصل بها الطهارة الا لا يرفع الخبز يرفع في غيره فان الرفع
 فيه البقاء على النجاسة فان الخبز ان الماء يحصل به استعماله كاستعماله الدم مسكاو اينا
 او الخمر خلا به وباع حقيقة انتهى وما في ذلك من عدمه انما يقال ان النجاسة
 في هذه اية الرغبت النجاسة لا تطهر باستعماله اي انقال صفة المولد
 منها كدجرح وصلى كسرف وكسرف في ملاحضة فصار الخبز الحرام على ما
 حوون طاهر فطهر بذلك الاخره بنقلها نجاستها نفسها فطهر كذلك وانقلب خلوها
 من بين الايام من موضع الاخره بالاصول كغسلها او ايتيم والبيد كالحبر
 فيما تقدم فان خلقت ولو نقل احد تغليل الطهر فاذا نامت هذه الكلام يبين
 يطهر لك الفرق بين الذهب والخبز بالتغليل يطهر غلبا في خفيف وما لا يطهر

Copyright © King Fahd University